# تقرير: الاقتصاد المصري يتجه نحو نمو 4% مع استمرار الضغوط التضخمية

في تقرير جديد، عبّر صندوق النقد الدولي عن تفاؤله الحذر حيال تعافي الاقتصاد المصري، متوقعًا نموًا بنسبة 4% خلال السنة المالية 2024-2025، مع توقعات بارتفاع طفيف إلى 4.1% في العام التالي 2025-2026، ما يعكس مؤشرات إيجابية وسط تحديات اقتصادية مستمرة.

وأشار صندوق النقد الدولي في تحديث لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" والذي شمل مراجعات لآفاق النمو في عدد من الاقتصادات العالمية وتابعته وكالة "المطلع"، إلى استمرار التحديات، حيث تظل معدلات التضخم مرتفعة عند 20.4% في 2024-2025، مع توقعات بانخفاضها إلى 11.4% في 2025-2026.

وأوضح التقرير أن:"الاقتصاد المصري يستفيد من برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم من صندوق النقد الدولي بقيمة "8" مليارات دولار، تم توقيعه في مارس 2024، إلى جانب استثمارات أجنبية كبيرة مثل صفقة رأس الحكمة بقيمة "35" مليار دولار مع صندوق الثروة السيادي الإماراتي".

وساهمت هذه العوامل في استقرار سعر الصرف، حيث يتداول الجنيه المصري حاليًا عند حوالي "48.8"

جنيه للدولار، بعد أن وصل إلى "70" جنيهًا في السوق السوداء قبل التعويم، كما ارتفع الاحتياطي النقدي إلى "51.4" مليار دولار في 2024-2025، مما عزز الثقة في قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ويواجه الاقتصاد المصري ضغوطا من ارتفاع الدين العام (165 مليار دولار في 2024) وتكلفة خدمة الدين (42.3 مليار دولار)، إلى جانب تباطؤ إيرادات قناة السويس بسبب التوترات الإقليمية، وعلى الرغم من هذه التحديات فإن نمو القطاعات غير النفطية مثل السياحة (التي سجلت نموًا بنسبة 18%) والاتصالات (نمو 10.4%)، يدعم توقعات النمو الإيجابية.

وأكد رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، في تصريحات سابقة أن:"الحكومة ملتزمة بتعزيز الإصلاحات الهيكلية لدعم القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال، مع التركيز على خفض الأسعار لتخفيف الأعباء عن المواطنين".

وأشار صندوق النقد إلى أن:"هذه الجهود، إلى جانب تحسن تدفقات النقد الأجنبي، ستساعد مصر على تحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط".

و شهدت مصر أزمة اقتصادية حادة نتيجة نقص النقد الأجنبي، ارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية (38% في سبتمبر 2023)، وانخفاض قيمة الجنيه المصري بنسبة تزيد عن 70% بين 2022 و2023. أدت هذه العوامل إلى تباطؤ النمو الاقتصادي إلى 2.4% في 2023-2024، مقارنة بـ3.8% في العام السابق، وفقا لبنك مصر المركزي.